Global Alliance for Buildings and Construction

التقرير المرحلي العالمي لعام 2018

نحو إنشاء مباني وقطاعات إنشائية خالية من الانبعاثات وذات كفاءة عالية

iea

UN environment

Global Alliance for Buildings and Construction

التقرير المرحلي العالمي لعام 2018

نحو إنشاء مباني وقطاعات إنشائية خالية من الانبعاثات وذات كفاءة عالية

iea

UN environment

Images © : Shutterstock, John Dulac

The 2018 Global Status Report was prepared by the International Energy Agency (IEA) for the Global Alliance for Buildings and Construction (GlobalABC). The report was coordinated by the United Nations Environment Programme and was made possible by the generous support of the governments of France, Germany and Switzerland.

ISBN No: 978-92-807-3729-5

Job No: DTI/2213/PA

Cover Images: © Shutterstock, John Dulac

Copyright © United Nations Environment Programme, 2018.

The United Nations Environment Programme and GlobalABC members acknowledge the IEA's role in generating the analysis in this report based on IEA data and the data of GlobalABC members. The IEA shall retain ownership of its underlying data and analysis included in this report.

This publication may be reproduced in whole or in part and in any form for educational or non-profit purposes without special permission from the copyright holders, provided acknowledgement of the source is made. The IEA and the United Nations Environment Programme would appreciate receiving a copy of any publication that uses this publication as a source.

No use of this publication may be made for resale or for any other commercial purpose whatsoever without prior permission in writing from the IEA and the United Nations Environment Programme.

The electronic copy of this report can be downloaded at www.iea.org or www.globalabc.org.

Citation: International Energy Agency and the United Nations Environment Programme (2018): 2018 Global Status Report: towards a zero-emission, efficient and resilient buildings and construction sector.

Disclaimer

The views expressed in this 2018 Global Status Report are not necessarily those of GlobalABC partners. Moreover, the views expressed do not necessarily represent the decision of the stated policy of the IEA or its individual member countries or the United Nations Environment Programme, nor does citing of trade names or commercial process constitute endorsement. The IEA and the United Nations Environment Programme do not make any representation or warranty, express or implied, in respect of the report's contents (including its completeness or accuracy) and shall not be responsible for any use of, or reliance on, the report.

Geographical disclaimer

The designations employed and the presentation of the material in this report do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the authors, the IEA or the United Nations Environment Programme concerning the name or legal status of any country, territory, city or area, nor of its authorities, nor concerning the delimitation of its frontiers or boundaries.

Liberté • Égalité • Fraternité
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
MINISTÈRE DE LA TRANSITION ÉCOLOGIQUE ET SOLIDAIRE
MINISTÈRE DE LA COHÉSION DES TERRITOIRES

Bundesministerium für Wirtschaft und Energie

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra
Federal Department of Foreign Affairs FDFA
Swiss Agency for Development and Cooperation SDC

iea

UN environment

UN Environment promotes environmentally sound practices globally and in its own activities. Our distribution policyaims to reduce UN Environment's carbon footprint.

الملخص التنفيذي

يوثق *Global Status Report* هذا حالة واتجاهات المؤشرات الرئيسية لاستخدام الطاقة، والانبعاثات، والتكنولوجيا، والسياسات، والاستثمارات لتتبع تقدم قطاع المباني والتشييد على المستوى العالمي وفي المناطق الرئيسية. تشمل النتائج المركزية لهذا التقرير ما يلي:

- **تلعب المباني دورا مهيمناً في التحول إلى الطاقة النظيفة.** بلغ تشييد المباني وعملياتها معدل 36% من الاستخدام النهائي العالمي للطاقة وما يناهز 40% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة في 2017.[1]
- **يستمر نمو استخدام قطاع المباني العالمي للطاقة، ولكنه لا ينمو بسرعة السكان أو المساحة الأرضية.** يعد استخدام الطاقة في التدفئة والإضاءة والطبخ المنزلي لكل وحدة من وحدات المساحة الأرضية هو الأكثر تحسنا من الاستخدامات النهائية في قطاع المباني. إن استمرار زيادة السكان والمساحة الأرضية يمثل العوامل الأساسية لزيادة الطلب على الطاقة في قطاع المباني.
- **يبدو أن انبعاثات قطاع المباني والتشييد قد استقرت منذ عام 2015**، إلا أنها لا زالت تمثل أكبر حصة من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة عالميا. سيُمكن التحول إلى الطاقة النظيفة تحقيق انخفاضا مطردا للانبعاثات في المستقبل.
- **يدعم الحوار العالمي التقدم المنجز في تطوير السياسات للمباني المستدامة.** قدمت غالبية البلدان المساهمات المحددة وطنيا المتعلقة بالمباني وقام بعضها بتحسينها، ولكن لا زالت مساهمات عديدة تفتقر إلى إجراءات محددة.
- **يستمر تنفيذ البلدان لقوانين تحقيق كفاءة الطاقة في المباني وسياسات منح شهادات الطاقة للمباني وتحديثها.** ولكن يتوقع أن يتحقق غالبية النمو في قطاع المباني في المستقبل في البلدان التي ليس لديها قوانين إلزامية لتحقيق كفاءة الطاقة وسياسات تتعلق بالطاقة سارية اليوم.
- **تباطأ الاستثمار في كفاءة استخدام الطاقة في قطاع المباني.** ارتفع الاستثمار الإضافي في كفاءة استخدام الطاقة بمعدل 4,7% في 2017 (3% بعد احتساب التضخم)، والذي هو أدنى معدلات الزيادة في السنوات الأخيرة.

الاتفاقات والمبادرات الدولية تقدم التوجيه لاخذ زمام المبادرة

بدأت عملية الحوار الدولي بشأن تغيّر المناخ في 2018، بتيسير من حوار تالانوا. تدار النقاشات في دورة الخمس سنوات الأولى (2015-2020)، ثم تقوم جميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بتقييم انجازاتها نحو تحقيق أهدافها طويلة الامد بمقتضى اتفاق باريس لعام 2015.

قامت خمس بلدان بتحديث مساهماتها المحددة وطنيا في 2018/2017 بذكر قطاع المباني والتشييد بصورة خاصة. على سبيل المثال، حدثت كندا مساهماتها المحددة وطنيا التي قدمتها سابقا بأهداف جديدة لقطاع المباني، وبما في ذلك تبني المقاطعات والأقاليم قوانين المباني "المستعدة لتحقيق رصيد صافي صفري من الطاقة".

ويشير الآن إجمالي 136 مساهمة محددة وطنيا إلى قطاع المباني، مقارنة بعدد 132 مساهمة في 2017. ولكن لا تزال غالبية المساهمات المحددة وطنيا تفتقر إلى أهداف أو إجراءات سياساتية محددة حول المباني، رغم أن تحليل المساهمات المحددة وطنيا وسياسات المباني القائمة يبين تغطية حوالي 63% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالمباني – والذي يعد تحسنا ضئيلا على التغطية السابقة بمعدل 60%.

يدعم التحالف العالمي للمباني والتشييد (GlobalABC) البلدان لتحديث مساهماتها المحددة وطنيا، وقد ساهم في حوار تالانوا في مارس/ آذار 2018 عندما وضح كيف يمكن لقطاع المباني والتشييد العالمي تيسير خفض الانبعاثات. وبالإضافة إلى ذلك يطور التحالف العالمي للمباني والتشييد أداة توجيهية لدمج الإجراءات المناخية لقطاع المباني في المساهمات المحددة وطنيا، مما يساعد الأطراف التي ترغب في تطوير أو تحديث مساهمات محددة وطنيا هادفة تتعلق بقطاع المباني والتشييد.

سياسات واستثمارات قطاع المباني

نما عدد قوانين المباني المطبقة خلال العشر سنوات الماضية، ويوجد الآن 69 بلدا تسري فيها قوانين اختيارية أو إلزامية لتحقيق كفاءة الطاقة في المباني أو يجري إعدادها. ويعد هذا ارتفاع من عدد 54 بلدا في 2010. ولكن على الرغم من هذا التقدم، إلا أن ثلثي البلدان لا يزال بدون قوانين لتحقيق كفاءة الطاقة في المباني، وكانت غالبية التغييرات في عامي 2018/2018 عبارة عن تحديثات لقوانين تحقيق كفاءة الطاقة السارية سابقا.

وبالمثل قامت 85 بلد فقط بتبني برامج إصدار شهادات المباني. ويبدو أن التحديثات في عامي 2018/2017 تتركز في البلدان التي كان لديها قوانين لتحقيق كفاءة الطاقة في المباني أو برامج منح شهادات الطاقة للمباني بالفعل. وبينما ينمو استخدام برامج منح الشهادات، إلا أن منح الشهادات الاختيارية لا يزال شائعا في معظم البلدان.

---

[1] تغطي هذه البيانات قطاع المباني والتشييد، ويشمل تصنيع المواد والمنتجات لتشييد المباني، مثل الصلب، والأسمنت، والزجاج. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في قسم "الحالة العالمية".

تدعم ولايات قضائية ومنظمات كثيرة قطاع المباني والتشييد المستدام إلى ما بعد المساهمات المحددة وطنيا، وقوانين تحقيق كفاءة الطاقة في المباني، ومنح شهادات الطاقة للمباني. على سبيل المثال، تخطط المكسيك للتخلص من الإعانات المتعلقة بالكهرباء التي لا تشجع الاستثمارات في كفاءة استخدام الطاقة. التزم رؤساء بلديات من 19 مدينة، ويمثلون 130 مليون نسمة على مستوى العالم، في 2018 بتحقيق رصيد صافي صفري لثاني أكسيد الكربون في المباني الجديدة بحلول 2030. والتزمت المدن أيضا بعدد 443 التزام إضافي تعهدت فيها بالتقدم نحو توليد الكهرباء بمعدل 100% من مصادر الطاقة المتجددة (الطاقة الكهربائية المتجددة) بحلول 2035.

لا تقدم الجهود العالمية الدفعة اللازمة لقيادة تغيير كبير نحو قطاع المباني والتشييد المستدام. يبدو أن الإنفاق على كفاءة استخدام الطاقة في قطاع المباني يتراجع، مع ارتفاع إجمالي الإنفاق على كفاءة استخدام الطاقة في قطاع المباني بمعدل 4.7% فقط (3 % بعد احتساب التضخم) في 2017، مقارنة بمعدلات النمو السنوية 6-11% من 2014 إلى 2016.

الفوائد الاجتماعية والاقتصادية

توجد فوائد متعددة وكبيرة للمباني التي تستخدم الطاقة بفعالية وتتسم بالقدرة على الصمود والاستدامة. وتشمل الفوائد المحلية مثل إيجاد فرص العمل، وزيادة الإنتاجية، وانخفاضات التلوث الجوي المحلي، و تخفيف حدة الفقر. وتمكن هذه كلها تنمية اجتماعية واقتصادية أكبر. على سبيل المثال، يشمل معيار البناء (WELL Building Standard) ترشيد مستويات ضوء النهار في الأماكن المغلقة، حيث أظهرت الدراسات في أوروبا أن عدد الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في أماكن جيدة الإضاءة والتكييف لا يبلغون باعتلال صحتهم إلا في نصف عدد الحالات.

وشهدت بعض البلدان والمدن إيجاد فرص عمل كثيرة كجزء من إجراءات كفاءة استخدام الطاقة وفيما يتعلق بالاستثمار الإضافي الذي تفوق قيمته 140 بليون دولار أمريكي في كفاءة استخدام الطاقة في المباني في 2017. وتشمل فوائد أخرى زيادة إمكانية الحصول على الوقود النظيف والتكنولوجيا في المباني، مما سيقلل تعرضها لتلوث الهواء المولد في الأماكن المغلقة ويزيد الحصول على خدمات الطاقة. ولأول مرة في التاريخ، انخفض عدد الناس الذين لا يحصلون على الكهرباء إلى أقل من بليون نسمة في 2017، بالمقارنة مع 1,7 بليون في 2000.

تحقيق قطاع المباني والتشييد المستدام يبدأ اليوم

يجب أن يقل المتوسط العالمي لكثافة الطاقة في قطاع المباني لكل وحدة من وحدات المساحة الأرضية عن المستويات الحالية بمعدل 30% على الأقل. تقدم جميع الإجراءات التي تتراوح بين اختيارات المواد المستدامة وتصميم المباني وفقا لتدابير التخطيط الحضري، وخطط القدرة على التكيف والصمود، والتحول إلى الطاقة النظيفة، وعمليات البناء، وأساليب التجديد الفرصة لتحقيق هذا الهدف الطموح، حسبما حدده التحالف العالمي للمباني والتشييد في *خارطة الطريق العالمية* الخاصة به.

الأخبار الجيدة أن الأمثلة الواردة في هذا التقرير تبين كيف تعمل البلدان والمدن والمنظمات وغيرها من أصحاب المصلحة بالفعل نحو قطاع مباني وتشييد مستدام لتجنب قطاع غير كفوء للمباني . يتطلب إدراك إمكانات قطاع المباني والتشييد لتلبية أهداف التنمية المستدامة جهودا عالمية، تتراوح بين الأدوات السياسية والتكنولوجية والتمويلية إلى زيادة التعاون الدولي، وتعليم وتوعية أكبر، وتدريب وبناء قدرات أفضل عبر سلسلة القيمة لقطاع المباني.

الحالة العالمية

تبين متابعة قطاع المباني والتشييد التقدم الذي تم الوصول اليه في السياسات، وتوقف نمو الاستثمارات في كفاءة استخدام الطاقة، واستقرار الانبعاثات، ونمو الطاقة.

الطاقة والانبعاثات

تختلف الاتجاهات الأخيرة لانبعاثات الكربون المتعلقة بالطاقة من قطاع المباني والتشييد العالمي، مع زيادة استخدام الطاقة ولكن مع نمو محدود في الانبعاثات المتعلقة بالمباني. شكل تشييد المباني وعملياته حوالي 36% من الاستخدام النهائي العالمي للطاقة وما يناهز 39%من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة في 2017 (الشكل 1).

الشكل 1 • الحصة العالمية لقطاع المباني والتشييد من الطاقة النهائية والانبعاثات، 2017

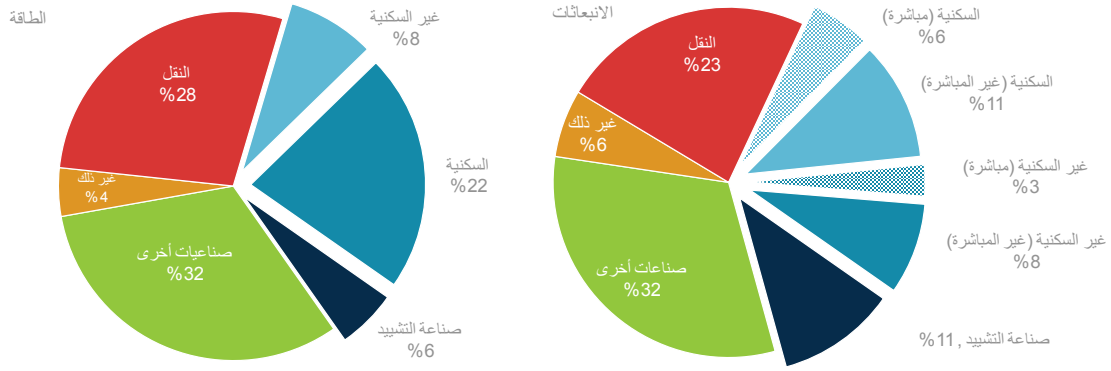

ملاحظة: *صناعة التشييد* هي تقدير لحصة قطاع الصناعة الكلي التي تنطبق على تصنيع مواد تشييد المباني، مثل الصلب والأسمنت والزجاج.

المصادر: مستمدة من وكالة الطاقة الدولية (2018h)، *إحصاءات وأرصدة الطاقة العالمية لعام 2018*، www.iea.org/statistics *ومنظورات تكنولوجيا الطاقة* لنموذج المباني من وكالة الطاقة الدولية، www.iea.org/buildings.

الرسالة الرئيسية • يعتبر قطاع المباني والتشييد جهة فاعلة رئيسية في مكافحة تغيّر المناخ؛ وقد شكلت معدل 36% من الاستخدام النهائي للطاقة و 39% من انبعاثات الطاقة والانبعاثات المتصلة بالعمليات في 2017.

المساهمات المحددة وطنيا

أدرجت غالبية البلدان قطاع المباني كمجال لخفض الانبعاثات في مساهماتها المحددة وطنيا (NDCs). وقدمت غالبية البلدان (193) والاتحاد الأوروبي المساهمات المحددة وطنيا، وذكرت غالبية البلدان (136) قطاع المباني، إلا أن مساهمات كثيرة لا زالت لا تشمل إجراءات صريحة لمعالجة الطاقة والانبعاثات في قطاع المباني (الخارطة 1).

الخارطة 1 • تغطية الانبعاثات في قطاع المباني في المساهمات المحددة وطنيا، 2017-2018

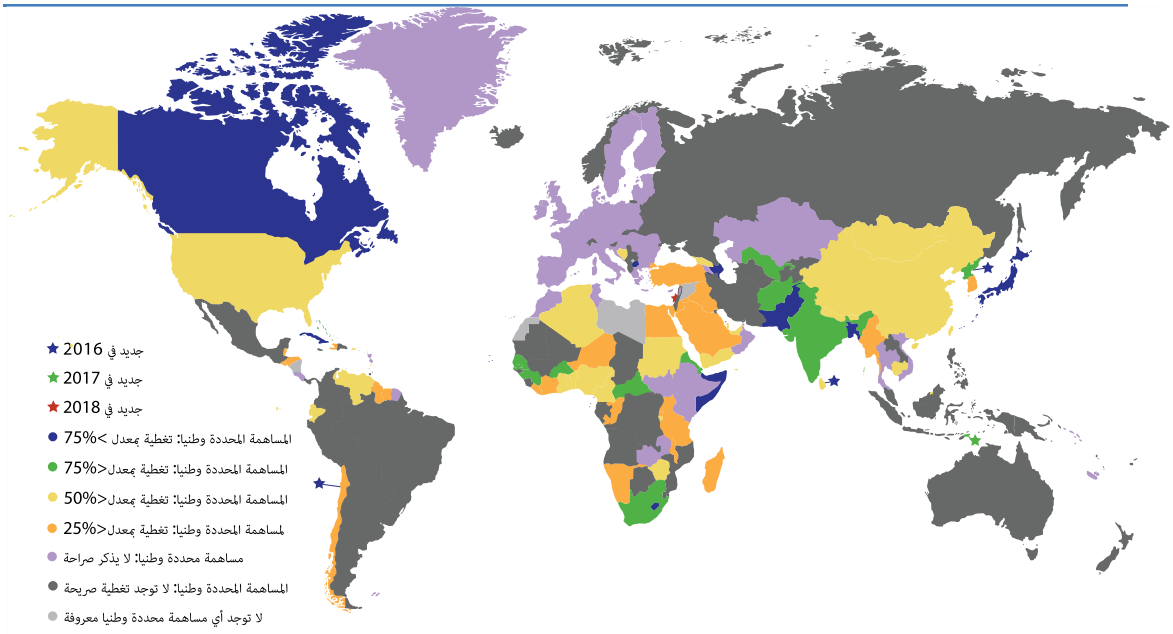

لا تحل هذه الخريطة بالوضع القانوني أو سيادة أي أقليم، برسم الحدود والتخوم الدولية، وبتسمية أي إقليم أو مدينة أو منطقة

ملاحظات: تم تقدير تغطية الانبعاثات باستخدام إشارات محددة للتدابير المتعلقة بقطاع المباني، أو الاستخدام النهائي للمباني، أو التكنولوجيا فيما يتعلق بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في قطاع المباني لعام 2017. مساهمات البلدان المحددة وطنيا التي لا تشير إلى تدابير أو إجراءات تتعلق بالمباني صراحة، على سبيل المثال في حالة الأهداف الاقتصادية العامة في الاتحاد الأوروبي، لم تحتسب في تغطية الانبعاثات.

المصادر: : مستمدة من وكالة الطاقة الدولية (2018h)، *إحصاءات وأرصدة الطاقة العالمية لعام 2018*، www.iea.org/statistics - *ومنظورات تكنولوجيا الطاقة* لنموذج المباني من وكالة الطاقة الدولية، www.iea.org/buildings.

الرسالة الرئيسية • إن غالبية المساهمات المحددة وطنيا اليوم لا تغطي الانبعاثات في قطاع المباني صراحة بالمقارنة مع الإشارة المحددة للتدابير التي تعتزم البلدان اتخاذها لمعالجة استخدام الطاقة والانبعاثات في المباني.

قوانين تحقيق كفاءة الطاقة في المباني

قوانين أو معايير تحقيق كفاءة الطاقة في المباني هي متطلبات حددتها ولاية قضائية (على سبيل المثال وطنية أو دون الوطنية) والتي تركز على خفض الطاقة المستخدمة في استخدام نهائي معين أو مكوّن من مكونات البناء. نما عدد قوانين المباني المطبقة خلال العشر سنوات الماضية، ويوجد الآن 69 بلدا تسري فيها قوانين اختيارية أو إلزامية لتحقيق كفاءة الطاقة في المباني في قطاع المباني و8 بلدان أخرى حيث يجري إعدادها. ويعد هذا ارتفاع من عدد 54 بلدا في 2010. ولكن على الرغم من هذا التقدم، إلا أن ثلثي البلدان لا يزال بدون قوانين تحقيق كفاءة الطاقة في المباني، وكانت غالبية التغييرات في عامي 2018/2018 عبارة عن تحديثات لقوانين تحقيق كفاءة الطاقة السارية سابقا. وبالإضافة إلى ذلك تبقى القوة إما محدودة أو اختيارية في غالبية البلدان التي تسري فيها القوانين (الخارطة 2).

الخارطة 2 • قوانين تحقيق كفاءة الطاقة في المباني بحسب الولاية القضائية، 2017-2018

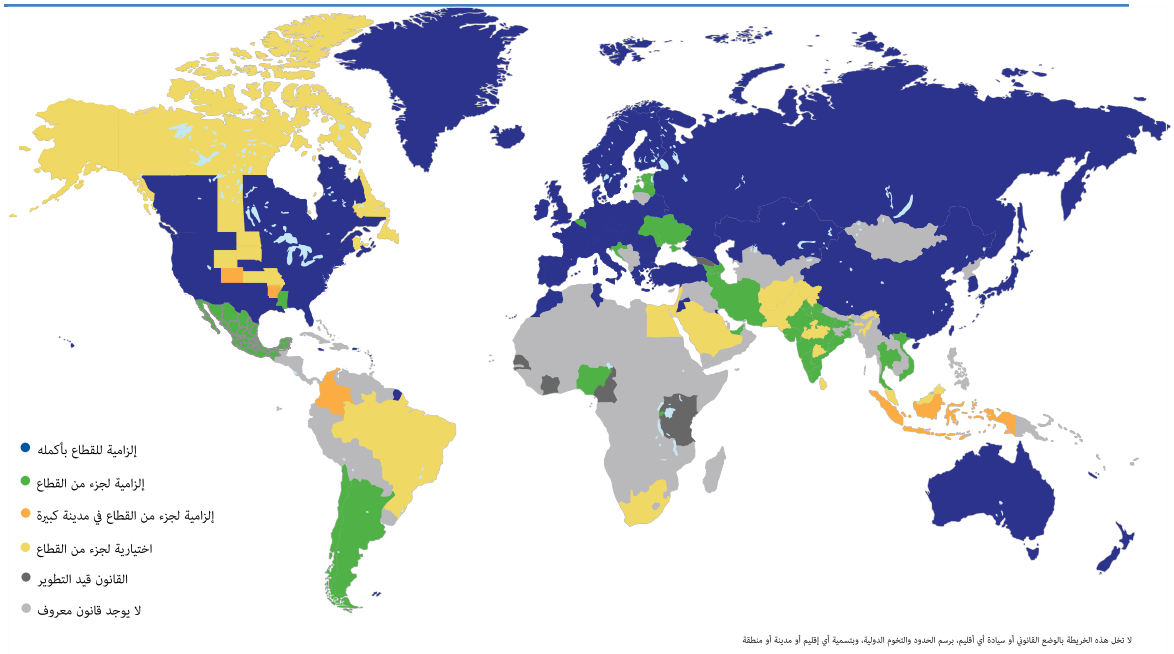

المصدر: مستمدة من IEA (2018c) ، سياسات كفاءة الطاقة: المباني ، www.iea.org/topics/energyefficiency/policies/buildings .

الرسالة الرئيسية • لا تزال اقتصادات نامية كثيرة تفتقر إلى قوانين إلزامية لتحقيق كفاءة الطاقة في المباني، على الرغم من أسعار التشييد المرتفعة في هذه المناطق.

منح شهادات الطاقة للمباني

يشمل منح شهادات الطاقة للمباني البرامج والسياسات التي تقيّم أداء المبنى ونظم خدمات الطاقة الخاصة به. وقد يركز منح الشهادات على تقييم الاستخدام التشغيلي للطاقة أو استخدام الطاقة المتوقع للمبنى. وقد يكون اختياريا أو إلزاميا لقطاع المباني بأكمله أو لجزء منه. ولقد اعتمدت 85 بلدا الآن برامج إصدار شهادات المباني (الخارطة 3).

الخارطة 3 • برامج منح شهادات الطاقة للمباني بحسب الولاية القضائية، 2017-2018

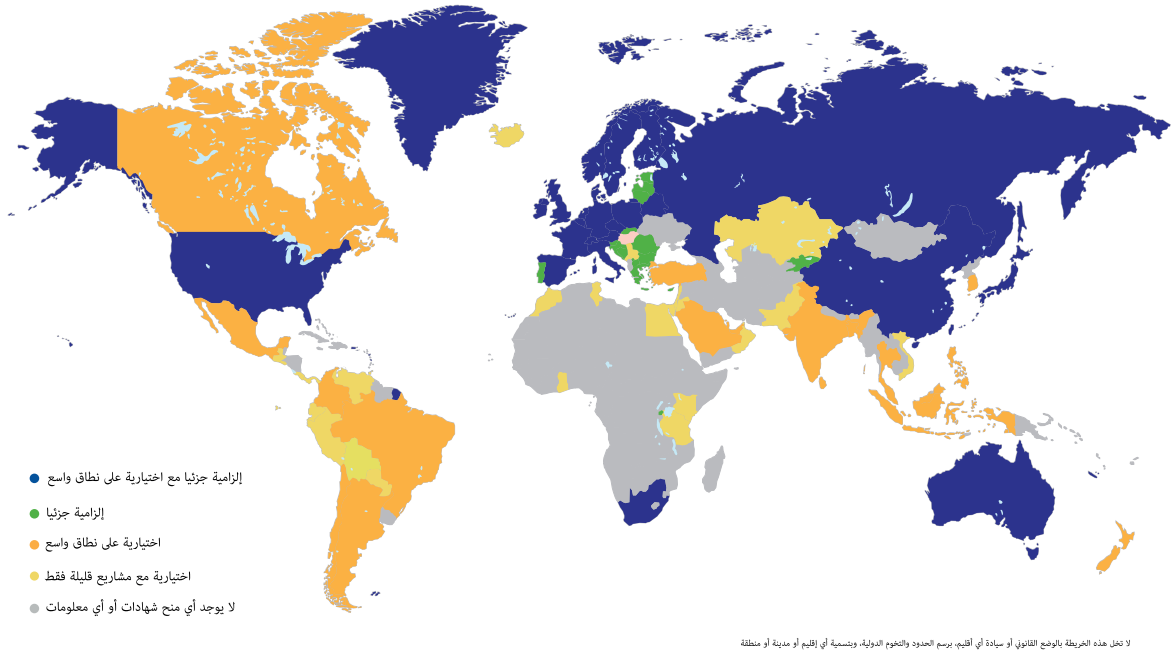

المصدر: مستمدة من IEA (2018c) ، سياسات كفاءة الطاقة: المباني ، www.iea.org/topics/energyefficiency/policies/buildings .

الرسالة الرئيسية • برامج منح الشهادات لا تزال اختيارية بشكل رئيسي في معظم البلدان.

الاستثمار والمال

ارتفع إجمالي الإنفاق على كفاءة استخدام الطاقة للمباني بمعدل 4,1% (2,5% بعد احتساب التضخم) في 2017 إلى 423 بليون دولار أمريكي (الشكل 2). وفاقت قليلا الاستثمارات في كفاءة استخدام الطاقة معدل النمو السنوي لإجمالي الاستثمارات في المباني والتشييد والتجديد البالغ 3-4%، والذي نما بحوالي 5 تريليون دولار أمريكي في 2017. ويشير ذلك إلى تباطؤ معدل الاستثمارات في كفاءة استخدام الطاقة كحصة من إجمالي الاستثمارات مقارنة بمعدل النمو السنوي البالغ 6-11% للفترة من 2014 إلى 2016. ويعتبر من أكبر مقاييس الاستثمار هو الاستثمار *الإضافي* في كفاءة استخدام الطاقة في المباني، والذي ارتفع بمعدل 4,7% (3% بعد احتساب التضخم) إلى 140 بليون دولار أمريكي في 2017.

الشكل 2 • الاستثمار العالمي في كفاءة استخدام الطاقة في المباني، 2017

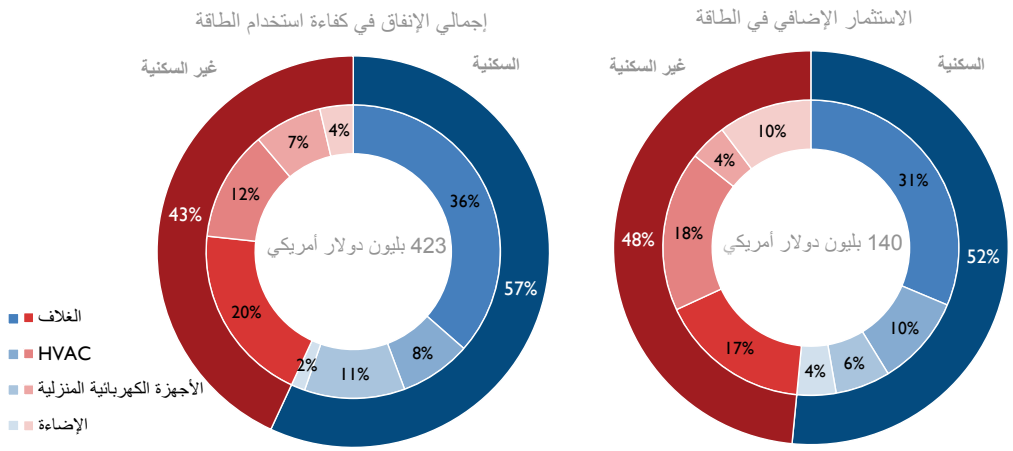

ملاحظة: HVAC = التدفئة والتهوية وتكييف الهواء.

المصدر: مستمدة من وكالة الطاقة الدولية (2018c)، *قاعدة بيانات سياسات كفاءة استخدام الطاقة*، www.iea.org/buildings.

الرسالة الرئيسية • بينما تستخدم المباني السكنية ما يقرب لثلاثة أرباع استخدام قطاع المباني العالمي للطاقة، فأنها لا تشكل سوى نصف الاستثمار الإضافي في كفاءة استخدام الطاقة في المباني.

السبل إلى قطاع المباني والتشييد المستدام

يجب أن يكون المتوسط العالمي لكثافة الطاقة في المباني لكل وحدة من وحدات المساحة الأرضية أقل من المستويات الحالية بمعدل 30% ليتم شمله في سيناريو التنمية المستدامة من وكالة الطاقة الدولية المعني بالحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة في العالم إلى مستويات تقل عن 2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة بحلول عام 2030 (الشكل 3). درست وكالة الطاقة الدولية مؤخرا مكونات كفاءة استخدام الطاقة المعنية بسيناريو التنمية المستدامة وطورت الاستراتيجية العالمية للكفاءة من وكالة الطاقة الدولية والتي وجدت مباني جديدة كثيرة تتبع هذا المسار بالفعل.

الشكل 3 • الاستخدام النهائي العالمي للطاقة في المباني لكل وحدة من وحدات المساحة الأرضية، 2000-2030

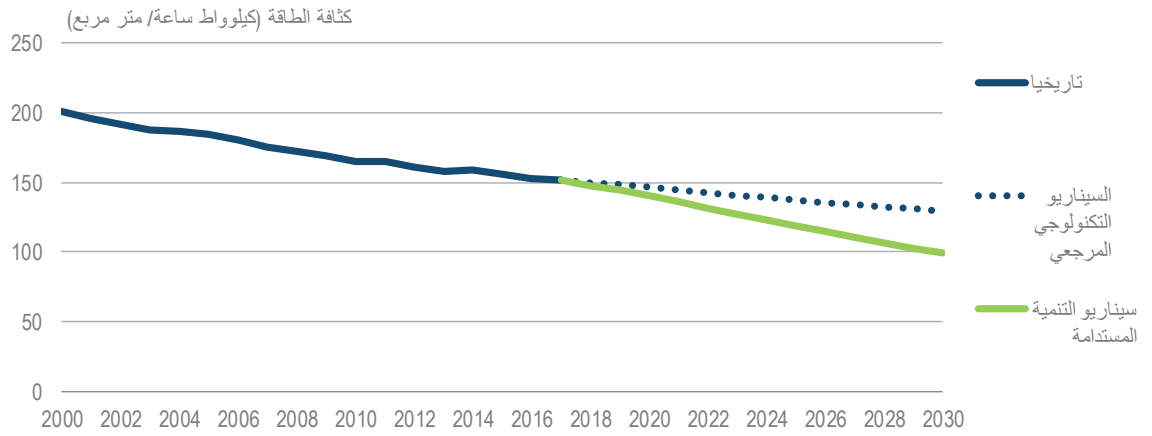

ملاحظة: كثافة الطاقة المبينة هنا هي الاستخدام النهائي للطاقة في المباني لكل متر مربع.

المصدر: مستمدة من *منظورات تكنولوجيا الطاقة* لنموذج المباني من وكالة الطاقة الدولية، www.iea.org/buildings.

الرسالة الرئيسة • يجب أن يقل استخدام الطاقة لكل متر مربع في المباني بمعدل 30% بحلول 2030 لتحقيق التوافق مع اتفاق باريس ولإتباع سيناريو التنمية المستدامة.

يدرس تقرير *Global Status Report 2018* الكامل مجالات الفرص التالية لتحقيق مسار مستدام لقطاع المباني والتشييد:

- **العوامل البشرية:** المهارات البشرية، السلوك، القرارات، تحكم المستخدم، الصحة والرفاه
- **حلول التكنولوجيا:** الغلاف وتكنولوجيا النظم
- **حلول العمارة:** تصميم المباني لتحقيق مباني ذات انبعاثات سلبية أو صفرية
- **حلول المواد:** الطاقة المجسدة للمواد الهيكلية والخيارات المعتمدة على التكنولوجيا
- **المباني القادرة على الصمود:** قدرة المباني على تحمل الظاهرات الجوية القصوى وتغيّر المناخ
- **الحلول الحضرية:** دور الولايات القضائية المحلية في التخطيط الحضري وحلول المقاطعات
- **التحول إلى الطاقة النظيفة:** إزالة غاز الكربون من الطاقة والحصول على خدمات طاقة حديثة
- **الاقتصاد الدائري:** حلقة دورة الحياة من خلال التصميم، والتشغيل، والصيانة، والتجديد، وإعادة الاستعمال، وإعادة التدوير.

أعضاء التحالف العالمي للمباني والتشييد ونشاطاته

يتميز قطاع المباني والتشييد بسلسلة قيمة مجزأة. وتفتقر إلى التعاون من أصحاب المصلحة (السلطات الوطنية والمحلية، والمنظمات الدولية، والشركات، والمجتمع المدني، والمؤسسات المالية). ولذلك تم إطلاق التحالف العالمي للمباني والتشييد للجمع بينهم.

يجمع التحالف العالمي للمباني والتشييد الآن 26 بلدا و84 منظمة غير حكومية من جميع أنحاء العالم (الخارطة 4). ويرحب بالأعضاء الجدد المهتمين بالمساهمة في التحول العالمي نحو قطاع مباني وتشييد منخفض الكربون، ويستخدم الطاقة بكفاءة، ويتسم بالقدرة على الصمود.

الخارطة 4 • عضوية التحالف العالمي للمباني والتشييد والمشاركة فيه

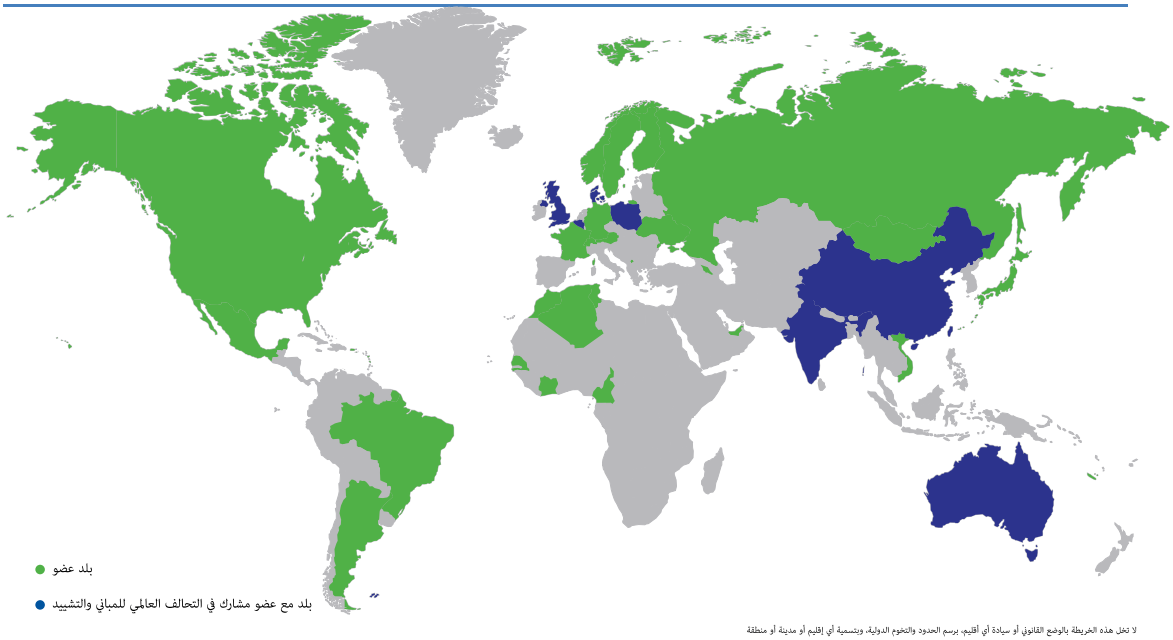

ملاحظة: يرحب بالأعضاء الجدد في التحالف العالمي للمباني والتشييد ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في www.globalabc.org.

الرسالة الرئيسية • يجمع التحالف العالمي للمباني والتشييد 26 بلدا و84 منظمة غير حكومية ويرحب بالأعضاء الجدد المهتمين بالمساهمة في التحول إلى قطاع مباني وتشييد مستدام.

برنامج كفاءة استخدام الطاقة في المباني

بادرت الحكومتان الفرنسية والألمانية ببرنامج لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني (PEEB) في أواخر 2016 في مؤتمر الأطراف 22، وعمل التحالف العالمي للمباني والتشييد على تحفيز البرنامج. ويدعم البرنامج تنفيذ خارطة الطريق العالمية "نحو خفض غاز الدفيئة والمباني القادرة على الصمود" في البلدان الأولي الشريكة به: المكسيك والمغرب والسنغال وتونس وفييت نام. إن برنامج تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني هو برنامج شراكة نفذته الوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ووكالة البيئة وإدارة الطاقة.

التحالفات الوطنية للمباني والتشييد

المغرب والمكسيك هما أول بلدين ينشئان تحالفا وطنيا للمباني والتشييد. وأطلقت المغرب عملية التحالف العالمي للمباني والتشييد الخاصة بها في 15 يونيو 2018 في شكل تحالف مكون من 46 مؤسسة من القطاعات المدنية والأكاديمية والصناعية والعقارية والحكومات دون الوطنية.

يرحب التحالف العالمي للمباني والتشييد بالمشاركات الجديدة. يرجى الاتصال على global.abc@un.org للمعلومات.